وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ١١ مارس ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يتأملون استعادة المكاسب برغم ضعف طلب أكبر المشترين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمستثمرون يتأملون استعادة المكاسب بعد أن أغلقت تداولات الأسبوع الفائت على انخفاض يومي بنسبة واحدا بالمئة، وتراجع أسبوعي بأكثر من 2.5 بالمئة، إذ تحدد سعر التسوية للخامين القياسيين برنت، والأميركي عند 82.08 دولارا، و78.01 دولارا للبرميل على التوالي مع تراجع برنت 1.8 % وخام غرب تكساس الوسيط 2.5 %، مع استمرار قلق الأسواق من ضعف الطلب الصيني، حتى مع تمديد مجموعة أوبك+ تخفيضات الإمدادات. وتستمر المخاوف من زيادة العرض، حيث ترى هيئة مراقبة الطاقة الدولية أن السوق مزود بإمدادات جيدة. وقال رئيس قسم أسواق النفط والصناعة في وكالة الطاقة الدولية، إن الوكالة تتوقع سوقا تتمتع بإمدادات جيدة نسبيا في عام 2024 مع تباطؤ نمو الطلب، وهو أمر قد يضع سقفا للأسعار.

وارتفعت الواردات الصينية في يناير وفبراير من هذا العام مقارنة بنفس الشهرين من العام الماضي. وكانت الواردات البالغة 10.74 مليون برميل يوميا في يناير وفبراير أقل بكثير من الواردات البالغة 11.39 مليون برميل يوميا من الخام في ديسمبر 2023. وقد تباطأت مشتريات الصين الخارجية ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تباطؤ الطلب من المصافي، وضعف المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع المخزونات. وعلى الرغم من زيادة واردات الصين من النفط الخام في الشهرين الأولين من عام 2024، فمن السابق لأوانه تحديد كيف ستؤثر مشتريات أكبر مستورد للخام في العالم على الطلب العالمي على النفط وأسعاره هذا العام. وهناك شيء واحد مؤكد، وهو أن التأثير، في أي من الاتجاهين، سيكون محسوسًا في جميع أنحاء السوق. وارتفعت الواردات الصينية في يناير وفبراير من هذا العام مقارنة بنفس الشهرين من العام الماضي، وفقا للبيانات الصينية الرسمية الصادرة هذا الأسبوع. لكن قاعدة المقارنة مع أوائل عام 2023 منخفضة والاتجاه الشهري مقارنة بشهر ديسمبر 2023 هو انخفاض الواردات، وسيحدد الوقت متى ستعكس الواردات الصينية هذا الاتجاه، وما إذا كانت أسعار النفط الخام العالمية وحصص واردات الصين من النفط الخام وحصص تصدير الوقود سيكون لها وزن أكبر في مشتريات مصافي التكرير مقارنة بالطلب المحلي الأساسي على النفط في الصين. وارتفعت واردات الصين من النفط الخام بنسبة 5 % في يناير وفبراير. وفي بداية عام 2024، أظهرت واردات النفط الخام مجموعة مختلطة من الاتجاهات. وأظهرت بيانات حكومية، يوم الخميس، أن واردات الصين من النفط الخام قفزت 5.1 بالمئة في يناير وفبراير مقارنة بنفس الشهرين من العام الماضي، مع ارتفاع الطلب على الوقود خلال عطلة العام القمري الجديد الشهر الماضي.

وشهدت الصين زيادة في وصول شحنات النفط إلى إجمالي 10.74 مليون برميل يوميا في الشهرين الأولين من عام 2024، مقارنة بنحو 10.4 مليون برميل يوميا في الفترة من يناير إلى فبراير 2023، وفقا لحسابات الإدارة العامة للجمارك الصينية. ولا يقدم مكتب الجمارك الصيني بيانات منفصلة لشهري يناير وفبراير لتجنب التشويه بسبب عطلة السنة القمرية الجديدة، والتي تبدأ عادة في نهاية يناير أو أوائل فبراير، وهذا العام، وقعت فترة العطلة في منتصف شهر فبراير. ومع ذلك، على أساس يومي، لاحتساب يوم 29 فبراير الكبيس، فإن الزيادة في واردات النفط الخام المجمعة من يناير إلى فبراير تبلغ 3.3 % فقط مقارنة بنفس الأشهر من عام 2023. علاوة على ذلك، كانت واردات النفط الخام البالغة 10.74 مليون برميل يوميًا في يناير وفبراير أقل بكثير من الواردات البالغة 11.39 مليون برميل يوميًا من النفط الخام في ديسمبر 2023. وكان ارتفاع الواردات في الشهر الأخير من العام الماضي مدفوعًا جزئيًا بانخفاض أسعار النفط العالمية في الربع الرابع، بانخفاض عن أعلى مستوى في عام 2023 والذي تجاوز 95 دولارًا للبرميل في سبتمبر. وقد أظهرت شركات التكرير الصينية مرارا وتكرارا في السنوات الأخيرة أنها على استعداد لزيادة المشتريات عندما تكون الأسعار منخفضة نسبيا وكبح فورة الشراء عندما يرتفع النفط إلى ما فوق 80 دولارا للبرميل. وحتى لو لم يكن الطلب المحلي وطلب تصدير الوقود مرتفعا للغاية، فإن الصين تستخدم الخام الأرخص الذي استوردته لتعزيز المخزونات. وعلى الرغم من الزيادة السنوية في واردات النفط الخام في الفترة من يناير إلى فبراير، فإن «اتجاه الشراء العام لا يزال ضعيفًا حيث كانت المشتريات أقل مقارنة بالواردات البالغة 11.39 مليون برميل يوميًا في ديسمبر»، حسبما قال وارن باترسون، وإيوا مانثي، استراتيجيا السلع في آي إن جي، تعليقًا على البيانات الرسمية لواردات الخام الصينية.

يمكن أن يؤدي المزيد من حصص تصدير الوقود لمصافي التكرير الصينية إلى تحفيز المزيد من إنتاجية المصافي وصادرات المنتجات بعد الضعف الشديد في شهري يناير وفبراير، حيث تراجعت صادرات الصين من المنتجات البترولية بنسبة 30.6 % على أساس سنوي إلى نحو 1.18 مليون بسبب نقص الحصص. برميل يوميا.

سيساعد الانتعاش الحاسم في الاقتصاد الصيني على رفع الطلب على النفط والواردات هذا العام، ولكن إذا أدت التوقعات الاقتصادية الأكثر إشراقا -خارج الصين أيضا- إلى ارتفاع أسعار النفط، فقد تختار شركات التكرير الصينية خفض مخزوناتها وإبطاء مشترياتها من النفط الخام الانتهازية. وفي سياق متصل، قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر يوم الأحد إن شركة النفط العملاقة تتطلع إلى المزيد من الفرص للاستثمار في الصين، حيث قال إن الطلب على النفط قوي ومتنامٍ. وقال الناصر بعد نشر نتائج أرامكو التي أظهرت انخفاض صافي الربح إلى 121.3 مليار دولار من مستوى قياسي بلغ 161.1 مليار دولار في 2022، نتيجة لانخفاض أسعار النفط: «حتى الآن نحن في أوائل عام 2024، والطلب جيد ومتنامٍ في الصين ونرى ذلك من حيث حصولهم على النفط من مختلف المنتجين حول العالم». واستثمرت أرامكو في مصافي التكرير الصينية مع إرفاق صفقات توريد الخام، وتجري محادثات للحصول على المزيد، مع التركيز على تحويل السوائل إلى كيماويات. وقال الناصر إن مصافي البلاد من أكثر المصافي تكاملا وتتمتع بأعلى معدلات التحويل. وقال «إننا نبحث حاليًا عن بعض الفرص للاستثمار في الصين».

ويرى الناصر أن سوق النفط العالمية ستظل في صحة جيدة طوال عام 2024. وقال «نتوقع أن يكون قويا إلى حد ما، ونتطلع إلى نمو بنحو 1.5 مليون برميل». وقدر الناصر الطلب لعام 2024 عند 104 ملايين برميل مقابل متوسط 102.4 مليون برميل في 2023.

وتهدف أرامكو إلى زيادة إنتاجها من الغاز بنسبة 60 % بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2021. وقال الناصر إن أرامكو قد تدخل في شراكة مع شركة ميد أوشن للطاقة -التي اتفقت فيها العام الماضي على الاستحواذ على حصة أقلية استراتيجية- للاستثمار في مشاريع الغاز الطبيعي المسال في مناطق جغرافية إلى جانب أستراليا. وقال: «نحن نعقد شراكة مع ميد أوشن في أستراليا وقد نتشارك معهم في مناطق أخرى حسب الفرص المتاحة». وقال الناصر أيضًا إن أرامكو مهتمة بالاستثمار في فرص الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، لكنه قال إنه لا يستطيع الكشف عن مزيد من التفاصيل. وقال «نحن في مناقشات مع عدد من الشركات».

وقالت مصادر الأسبوع الماضي إن أرامكو تجري محادثات للاستثمار في المرحلة الثانية من مشروع بورت آرثر للغاز الطبيعي المسال التابع لشركة سيمبرا للبنية التحتية في تكساس، والذي يمثل توسعة مقترحة للمرحلة الأولى المنتجة بالفعل. وقال الناصر إن المناقشات لا تزال جارية بشأن التحالف مع شركة صناعة السيارات الفرنسية رينو، وجيلي الصينية للحصول على حصة تتراوح بين 15 % إلى 20 % في مشروعهما المشترك لمحركات الاحتراق والمحركات الهجينة.

في وقت، تخطط شركات النفط الوطنية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لاستخراج الليثيوم من المياه المالحة في حقولها النفطية، بما يتماشى مع الجهود المبذولة لتنويع اقتصاداتها والاستفادة من التحول إلى السيارات الكهربائية.

بينما تخطط شركات النفط الأخرى، بما في ذلك إكسون موبيل، وأوكسيدنتال بتروليوم للاستفادة من التقنيات الناشئة لتصفية الليثيوم من المياه المالحة، حيث يسعى العالم إلى الابتعاد عن الوقود الحفري. وأنفقت المملكة العربية السعودية، التي يعتمد اقتصادها على النفط لعقود من الزمن، المليارات على محاولة تحويل نفسها إلى مركز للمركبات الكهربائية كجزء من محاولاتها لإيجاد مصادر بديلة للثروة. وقالت المصادر إن شركة أرامكو السعودية، وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في المراحل المبكرة من العمل لاستخراج الليثيوم، الذي يعتبر معدنًا بالغ الأهمية في العديد من الاقتصادات الكبرى بسبب استخدامه في صناعة البطاريات.

وتعد الصين أكبر معالج ومستهلك لليثيوم اللازم للسيارات الكهربائية والهجينة. وفي الوقت الحالي، أدى الضعف الاقتصادي العالمي إلى انخفاض شراء السيارات الجديدة وأدى إلى انخفاض أسعار الليثيوم.

وانخفضت أسعار الليثيوم بنحو 80 % منذ أن وصلت إلى ذروتها في نوفمبر 2022، حيث أدى التباطؤ في مبيعات السيارات الكهربائية إلى تفاقم وفرة العرض. ومع ذلك، فإن شركات صناعة السيارات الرائدة هي من بين أولئك الذين يبحثون عن إمدادات جديدة من الليثيوم تحسبا للطلب المستقبلي.

وقال المحللون إن صناعة السيارات الكهربائية ستعتمد على الليثيوم لسنوات قادمة، على الرغم من دراسة بدائل تكنولوجيا البطاريات الأرخص التي تستخدم كمية أقل من الليثيوم أو لا تستخدمه على الإطلاق. وتتمثل مشكلة استخراج الليثيوم من المياه المالحة في أن مستويات التركيز يمكن أن تكون منخفضة للغاية، مما يجعل الاقتصاد غير المؤكد بالفعل أقل ملاءمة.

وقالت المصادر إن أرامكو تعمل على استخدام تقنية الترشيح الجديدة التي تسعى إلى حل مشكلة التركيز، بينما قال شخص آخر إن أدنوك تعالج ذلك أيضًا. وتعني الثروة النفطية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، أنها قادرة على تحمل المخاطر المالية، وتشمل خطط التنويع الخاصة بها ترسيخ نفسها كمركز للمركبات الكهربائية للاستفادة من أي نوع من الليثيوم تنتجه.

وأنشأت المملكة علامتها التجارية الخاصة بالمركبات الكهربائية «Ceer»، وبنت مصنعًا للمعادن الخاصة بالمركبات الكهربائية. ويهدف صندوق الثروة السيادية التابع لها، صندوق الاستثمارات العامة، إلى إنتاج 500 ألف سيارة كهربائية سنويًا بحلول عام 2030.

وتعمل شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، أكبر شركة تعدين في الخليج، على استخراج الليثيوم من مياه البحر. وقال نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد المديفر إن هناك أبحاثا جيدة في المملكة مع معادن وأرامكو لأن تصريف حقول النفط له ملوحة جيدة وآثار معدنية جيدة. وأضاف المديفر: «لقد قاموا بعمل جيد، لقد قاموا باستخراج جيد للصوديوم والمغنيسيوم وآثار الليثيوم، والتقنيات في مرحلة مبكرة، ولكن هناك عمل جيد واستثمار جيد».

أرامكو تسجل ثاني أعلى صافي دخل.. 455 مليار ريال

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أعلنت شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو السعودية» أمس الأحد عن نتائجها المالية لعام 2023 كاملًا، حيث سجّلت صافي دخل بلغ 454.8 مليار ريال سعودي (121.3 مليار دولار)، ما يُعد ثاني أعلى صافي دخل للشركة على الإطلاق، وتعكس هذه النتائج المدعومة بالمرونة التشغيلية المتميّزة التي تتمتع بها أرامكو السعودية، والموثوقية، وقاعدة التكلفة الإنتاجية المنخفضة، التزام الشركة المتواصل بتحقيق القيمة لمساهميها.

وتعليقًا على هذه النتائج، قال رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين بن حسن الناصر: «أعلنّا عن أرباح قوية، وتدفقات نقدية جيدة ومستويات عالية من الربحية في عام 2023، حيث حقّقنا ثاني أعلى صافي دخل على الإطلاق رغم الصعوبات التي واجهت الاقتصاد العالمي، وقد حققنا أيضًا لمساهمينا زيادة بنسبة 30 % على أساس سنوي في إجمالي توزيعات الأرباح المدفوعة لعام 2023».

وقال، لقد ارتفعت النفقات الرأسمالية وفق ما يتماشى مع التوجيهات الاسترشادية والتي تسعى أرامكو من خلالها إلى تحقيق قيمة إضافية من أعمالها، مما يعزز قدرة الشركة للمحافظة على موقعها الريادي وهي تتجه لمستقبل يكون فيه النفط والغاز، على مدى عقود عديدة مقبلة، جزءًا رئيسًا من مزيج الطاقة العالمي جنبًا إلى جنب مع حلول الطاقة الجديدة. ويوفر التوجيه الأخير من الحكومة بالمحافظة على طاقة أرامكو الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل في اليوم مزيدًا من المرونة، إلى جانب فرصة التركيز على زيادة إنتاج الغاز وتنمية أعمالها في مجال تحويل السوائل إلى كيميائيات. وفي الوقت نفسه، تواصل إحراز تقدم في العديد من المشاريع الإستراتيجية لزيادة النفط الخام والتي ستُسهم في تعزيز موثوقيتنا ومرونتنا التشغيلية وقدرتنا على اغتنام الفرص المتاحة في السوق. وبموازاة ذلك، سبق وأن أعلنت الشركة عن مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي تسلط الضوء على قدرتها على الاستفادة من الفرص الجديدة في السوق، وتعزيز أهدافنا الإستراتيجية، ومنها أول استثمار عالمي لها في الغاز الطبيعي المُسال، وكذلك نمو أعمالها الدولية للبيع بالتجزئة، وكذلك مشاريع التكرير والكيميائيات الكبرى في الخارج، ومحفظتها الناشئة في مصادر الطاقة الجديدة. وفي أهم المعلومات المالية، بلغ صافي دخل أرامكو السعودية 454.8 مليار ريال (121.3 مليار دولار) في عام 2023، مقابل 604.0 مليار ريال (161.1 مليار دولار) في عام 2022، ويمثّل ذلك ثاني أعلى صافي دخل لأرامكو السعودية على الإطلاق، ويمكن أن يُعزى الانخفاض على أساس سنوي إلى انخفاض أسعار النفط الخام والكميات المبيعة، فضلًا عن انخفاض هوامش أرباح أعمال التكرير والكيميائيات، والذي قابله جزئيًا انخفاض في رسوم الإنتاج خلال العام، وانخفاض ضرائب الدخل والزكاة.

وبلغت التدفقات النقدية الحرة 379.5 مليار ريال (101.2 مليار دولار) في عام 2023، مقارنة بمبلغ قدره 557.0 مليار ريال (148.5 مليار دولار) في عام 2022. ولا يزال المركز المالي لأرامكو السعودية قويًا، وقد بلغت نسبة المديونية 6.3- % في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 7.9- % في نهاية عام 2022.

وتم دفع أرباح إجمالية بقيمة 366.7 مليار ريال (97.8 مليار دولار) في عام 2023، مرتفعة بنسبة 30 % عن عام 2022. وأعلنت أرامكو السعودية عن توزيعات أرباح أساسية بقيمة 76.1 مليار ريال (20.3 مليار دولار) للربع الرابع من عام 2023، تُدفع في الربع الأول من العام 2024. وإضافة إلى ذلك، وافق مجلس الإدارة على دفعة ثالثة من توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء بقيمة 40.41 مليار ريال (10.78 مليارات دولار).

وكانت الشركة قد أعلنت في أغسطس 2023 أنها تعتزم احتساب أول توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء وذلك بناءً على النتائج السنوية الكاملة والمجمعة لعامي 2022 و2023، على أن يتم توزيعها على فترة ستة أرباع ابتداءً من الربع الثالث من عام 2023.

ومن المتوقع أن تبلغ توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء للعام بأكمله والتي سيتم دفعها في عام 2024 ما يقارب 161.7 مليار ريال (43.1 مليار دولار)، تتضمن 40.41 مليار ريال (10.8 مليارات دولار) في الربع الأول، بناءً على الآلية المعلنة مسبقًا وفي حال موافقة مجلس الإدارة.

أما الاستثمارات الرأسمالية في عام 2023 فقد بلغت 186.3 مليار ريال (49.7 مليار دولار) تتضمن 158.3 مليار ريال (42.2 مليار دولار) من النفقات الرأسمالية الرئيسة، ويمثّل ذلك زيادة بنسبة 28 % من الاستثمارات الرأسمالية البالغة 145.5 مليار ريال / 38.8 مليار دولار في عام 2022، تتضمن 141.2 مليار ريال / 37.6 مليار دولار، من النفقات الرأسمالية الرئيسة.

وتتوقع أرامكو السعودية أن تبلغ الاستثمارات الرأسمالية لعام 2024 ما يقارب بين 180 مليار ريال (48 مليار دولار) إلى 218 مليار ريال (58 مليار دولار)، مع نمو حتى منتصف العقد الحالي تقريبًا. ومن المتوقع أن يؤدي توجيه وزارة الطاقة بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا، وبشكل أساس من تأجيل المشاريع التي لم يتم تشغيلها بعد وتخفيضات في أعمال الحفر المصاحب، إلى تقليل الاستثمار الرأسمالي بحوالي 150 مليار ريال سعودي (40 مليار دولار أمريكي) بين عامي 2024 و2028. وفي أهم المعلومات التشغيلية، في عام 2023، بلغ متوسط إنتاج أرامكو السعودية من المواد الهيدروكربونية 12.8 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم، تتضمن 10.7 مليون برميل في اليوم من إجمالي المواد السائلة. وواصلت أرامكو السعودية سجلها القوي في موثوقية الإمدادات من خلال تسليم النفط الخام والمنتجات الأخرى بنسبة موثوقية بلغت 99.8 % في عام 2023.

ويتواصل تقدم العمل في مشاريع الشركة لزيادة إنتاج النفط الخام في حقول: المرجان، والبري، والدمام، والظلوف، والتي تهدف إلى تعزيز موثوقية أرامكو السعودية، ومرونتها التشغيلية، وقدرتها على الحصول على القيمة من الطلب العالمي المتزايد، مع الإسهام في قدرتها على المحافظة على طاقة إنتاجية قصوى مستدامة تبلغ 12.0 مليون برميل في اليوم.

كما تتقدم مشاريع الغاز التابعة للشركة بهدف زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 60 % بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2021، وتشمل تلك المشاريع: مشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، حيث بدأت أنشطة الحقن بهدف توفير ما يصل إلى ملياري قدم مكعبة قياسية في اليوم لإعادة إدخالها في شبكة الغاز الرئيسة، واستكمال توسعة معمل غاز الحوية، مما سيزيد من قدرة معالجة الغاز الخام بالمعمل بمقدار 800 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، تتضمن حوالي 750 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم من طاقة معالجة غاز البيع، وإنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي من منطقة أعمال جنوب الغوار.

وأعلنت الشركة عن أول استثمار عالمي لها في الغاز الطبيعي المُسال، بعد توقيع اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة أقلية إستراتيجية في شركة «مِد أوشن» للطاقة. ويخضع إتمام الصفقة إلى الاشتراطات النهائية والتي تشمل الموافقات التنظيمية. وتماشيًا مع هدف أرامكو السعودية الإستراتيجي المتمثّل في تطوير إستراتيجيتها لتحويل السوائل إلى كيميائيات، استحوذت الشركة على حصة قدرها 10% في شركة رونغشنغ للبتروكيميائيات المحدودة «رونغشنغ للبتروكيميائيات». وبموجب اتفاقية بيع طويلة الأجل، يحق لأرامكو السعودية توريد 480 ألف برميل في اليوم من النفط الخام إلى شركة جيجيانغ للنفط والبتروكيميائيات المحدودة التابعة لشركة رونغشنغ للبتروكيميائيات، والتي تدير أحد أكبر مجمعات التكرير والكيميائيات المتكاملة في الصين. واستكمالًا لمنتجات زيوت التشحيم ذات العلامات التجارية المتميزة التي توفرها أرامكو السعودية، أكملت الشركة استحواذها على أعمال المنتجات العالية في شركة فالفولين. ومن المتوقع أن يؤدي الاستحواذ إلى تحسين قدرات أرامكو السعودية العالمية على صعيد إنتاج زيوت الأساس، وتوسيع أنشطة البحث والتطوير والشراكات مع الشركات المصنّعة للمعدات الأصلية.

وأرست أرامكو السعودية و«توتال إنيرجيز» عقود أعمال الهندسة والشراء والبناء الخاصة بمجمع أميرال بقيمة 41.3 مليار ريال سعودي (11.0 مليار دولار أمريكي)، وهو مشروع توسعة مستقبلية لمنشأة البتروكيميائيات عالية المستوى في مصفاة ساتورب في الجبيل. ويهدف المجمع الجديد إلى ضم واحدة من أكبر وحدات التكسير البخاري لتكسير اللقيم المختلط في المنطقة، بطاقة إنتاجية تبلغ 1.65 مليون طن سنويًا من الإيثيلين والغازات الصناعية الأخرى. ومن المتوقع أن يمكّن المشروع ساتورب من تطوير إستراتيجية أرامكو السعودية لتحويل السوائل إلى كيميائيات ويُتوقع بدء أعمال التشغيل التجاري في عام 2027.

ودعمًا للتوسع في أعمالها بقطاع التجزئة العالمي، أكملت أرامكو السعودية شراء حصة بنسبة 100 % في شركة التجزئة التشيلية، شركة إسماكس للتوزيع (إس بي إي) (إسماكس)، إحدى الشركات الرائدة في مجال تجارة التجزئة للوقود ومواد التشحيم في دولة تشيلي، من مجموعة ساوثرن كروس، ما يمثّل أول استثمار للشركة في أعمال التجزئة والتسويق في أمريكا الجنوبية. ووقّعت أرامكو السعودية أيضًا اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة قدرها 40 % في شركة غاز ونفط باكستان المحدودة «قو»، وهي شركة تعمل في مجال الوقود ومواد التشحيم والمتاجر المتنوّعة في باكستان، وتخضع لشروط الإغلاق المعتادة، بما في ذلك الموافقات التنظيمية.

وتعزيزًا لدورها في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتماشيًا مع هدفها المتمثل في الاستفادة من موارد الطاقة الشمسية في المملكة، أبرمت أرامكو السعودية اتفاقية شركاء مع صندوق الاستثمارات العامة وشركة أكوا باور لتطوير مشروعي الشعيبة 1 و2 للطاقة الشمسية الكهروضوئية في المملكة بقدرة إجمالية متوقعة تبلغ 2.66 غيغاواط، ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال التجارية بحلول عام 2025.

وكجزء من أنشطة التطوير المؤسسي لأرامكو السعودية، ولتعزيز منظومة سلسلة الإمداد الخاصة بها، وقّعت الشركة أيضًا اتفاقية مساهمين مع شركة باوشان للحديد والصلب المحدودة (باوستيل) وصندوق الاستثمارات العامة لإنشاء مجمع على مستوى عالمي لتصنيع الألواح الفولاذية في المملكة، بالإضافة إلى اتفاقية المساهمين مع شركة الخدمات اللوجستية العالمية «دي إتش إل» لإنشاء مركز جديد للمشتريات والخدمات اللوجستية.

الاستثمارات النفطية في إفريقيا تعود إلى صدارة اهتمام شركات الطاقة الدولية

أسامة سليمان من فيينا

الرياض

عادت الاستثمارات النفطية في إفريقيا إلى صدارة اهتمام شركات الطاقة الدولية، إذ بدأت شركة BW Energy الإنتاج من حقل النفط البحري في الجابون بعد خمسة أشهر من اكتشافه، بحسب ما ذكره لـ«الاقتصادية» محللون في القطاع.

وقال بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، إن استراتيجيات التطوير في شركات الطاقة تتسم حاليا بالمرونة وتحقيق قيمة مضافة عالية وعوائد استثمارية سريعة، منوها بأن الاستثمارات النفطية الناجحة تحتاج إلى أن تكون منخفضة التكلفة والمخاطر وأن تعزز الاحتياطيات النفطية.

من جانبه يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة، إن التقلبات السعرية وحالة عدم اليقين تسيطر على أسواق النفط، ونظرا لارتفاع الأسعار أخيرا فوق 80 دولارا للبرميل مرة أخرى وقرار «أوبك+» تمديد التخفيضات، فقد يرجح ذلك تشديد السوق في الربع الثاني.

وتوقع أن تظل واردات النفط الخام الصينية في أبريل ومايو ضعيفة، كما سيساعد الانتعاش الحاسم في الاقتصاد الصيني على رفع الطلب على النفط والواردات هذا العام، لكن إذا أدت التوقعات الاقتصادية الأكثر إشراقا -خارج الصين أيضا- إلى ارتفاع أسعار النفط، فقد تختار شركات التكرير الصينية خفض مخزوناتها وإبطاء مشترياتها من النفط الخام الانتهازية.

بدوره، أوضح دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أن «أوبك+» تواصل بكفاءة جهودها في ضبط المعروض النفطي للحفاظ على توازن السوق وضمان مستوى سعري معزز للاستثمارات الجديدة، مشيرا إلى أن إنتاج النفط الخام من قبل «أوبك» وحلفائها كان ثابتا في فبراير -بحسب مسح دولي لبلاتس- لكن مشكلات الامتثال لا تزال قائمة مع استمرار العراق وكازاخستان في ضخ كميات أعلى بكثير من حصصهما.

ونوه بأن فبراير كان هو الشهر الثاني من أحدث تخفيضات الإنتاج الطوعية للمجموعة، التي كان من المفترض أن تؤدي إلى إخراج ما يقرب من 700 ألف برميل يوميا من السوق في الربع الأول من 2024، وأظهر المسح أن دول «أوبك+» التي نفذت التخفيضات أنتجت 175 ألف برميل يوميا فوق حصصها المجمعة في فبراير، بمعدل امتثال قدره 97.8 %.

أرامكو السعودية تُعلن النتائج المالية لعام 2023م بتسجيل ثاني أعلى صافي دخل على الإطلاق

عكاظ

أعلنت أرامكو السعودية اليوم، عن نتائجها المالية لعام 2023م، الذي سجّلت فيه صافي دخل بلغ 454.8 مليار ريال، ويُعد ثاني أعلى صافي دخل للشركة على الإطلاق، وذلك من خلال المرونة التشغيلية المتميّزة التي تتمتع بها أرامكو السعودية والموثوقية، وقاعدة التكلفة الإنتاجية المنخفضة، والتزام الشركة المتواصل بتحقيق القيمة لمساهميها.

وأوضح رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين بن حسن الناصر، أن الإعلان عن هذه الأرباح القوية، والتدفقات النقدية الجيدة، بمستويات عالية من الربحية في عام 2023، الذي حقّقت فيه الشركة ثاني أعلى صافي دخل على الإطلاق، جاء رغم الصعوبات التي واجهت الاقتصاد العالمي وقد حققنا أيضًا لمساهمينا زيادة بنسبة 30% على أساس سنوي في إجمالي توزيعات الأرباح المدفوعة لعام 2023.

وأكد أنه قد ارتفعت النفقات الرأسمالية وفق ما يتماشى مع التوجيهات الاسترشادية التي نسعى من خلالها إلى تحقيق قيمة إضافية من أعمالنا، مما يعزز قدرة الشركة للمحافظة على موقعها الريادي ونحن نتجه لمستقبل يكون فيه النفط والغاز، على مدى عقود عديدة مقبلة، جزءًا رئيسًا من مزيج الطاقة العالمي جنبًا إلى جنب مع حلول الطاقة الجديدة.

وأفاد المهندس الناصر أن التوجيه الأخير من الحكومة بالمحافظة على طاقتنا الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل في اليوم، يوفر مزيدًا من المرونة، إلى جانب فرصة التركيز على زيادة إنتاج الغاز وتنمية أعمالنا في مجال تحويل السوائل إلى كيميائيات، وفي الوقت نفسه، نواصل إحراز تقدم في العديد من المشاريع الإستراتيجية لزيادة النفط الخام التي ستُسهم في تعزيز موثوقيتنا ومرونتنا التشغيلية وقدرتنا على اغتنام الفرص المتاحة في السوق. وبموازاة ذلك، سبق وأن أعلنت الشركة عن مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي تسلط الضوء على قدرتنا على الاستفادة من الفرص الجديدة في السوق، وتعزيز أهدافنا الإستراتيجية، ومنها أول استثمار عالمي لنا في الغاز الطبيعي المُسال، وكذلك نمو أعمالنا الدولية للبيع بالتجزئة، وكذلك مشاريع التكرير والكيميائيات الكبرى في الخارج، ومحفظتنا الناشئة في مصادر الطاقة الجديدة. وتبيَّن أهم المعلومات المالية أن صافي دخل أرامكو السعودية بلغ 454.8 مليار ريال في عام 2023، مقابل 604.0 مليار ريال في عام 2022، ويمثّل ذلك ثاني أعلى صافي دخل لأرامكو السعودية على الإطلاق، ويمكن أن يُعزى الانخفاض على أساس سنوي إلى انخفاض أسعار النفط الخام والكميات المُباعة، فضلًا عن انخفاض هوامش أرباح أعمال التكرير والكيميائيات، الذي قابله جزئيًا انخفاض في رسوم الإنتاج خلال العام، وانخفاض ضرائب الدخل والزكاة.

وبلغت التدفقات النقدية الحرة 379.5 مليار ريال في عام 2023، مقارنة بمبلغ قدره 557.0 مليار ريال في عام 2022م، ولا يزال المركز المالي لأرامكو السعودية قويًا، وقد بلغت نسبة المديونية 6.3%- في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 7.9%- في نهاية عام 2022.

كما تم دفع أرباح إجمالية بقيمة 366.7 مليار ريال في عام 2023، مرتفعة بنسبة 30% عن عام 2022، وأعلنت أرامكو السعودية عن توزيعات أرباح أساسية بقيمة 76.1 مليار ريال للربع الرابع من عام 2023، تُدفع في الربع الأول من العام 2024م، إضافة إلى ذلك وافق مجلس الإدارة على دفعة ثالثة من توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء بقيمة 40.41 مليار ريال.

وأعلنت أرامكو السعودية في أغسطس 2023 أنها تعتزم احتساب أول توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء، وذلك بناءً على النتائج السنوية الكاملة والمجمعة لعامي 2022 و 2023، على أن يتم توزيعها على فترة ستة أرباع ابتداءً من الربع الثالث من عام 2023م ومن المتوقع أن تبلغ توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء للعام بأكمله، التي سيتم دفعها في عام 2024 ما يقارب 161.7 مليار ريال تتضمن 40.41 مليار ريال في الربع الأول، بناءً على الآلية المعلنة مسبقًا وفي حال موافقة مجلس الإدارة.

وبلغت الاستثمارات الرأسمالية في عام 2023م 186.3 مليار ريال تضمنت 158.3 مليار ريال من النفقات الرأسمالية الرئيسة، ويمثّل ذلك زيادة بنسبة 28% من الاستثمارات الرأسمالية البالغة 145.5مليار ريال في عام 2022م، تضمنت 141.2 مليار ريال من النفقات الرأسمالية الرئيسة.

وتتوقع أرامكو السعودية أن تبلغ الاستثمارات الرأسمالية لعام 2024 ما يقارب بين 180 مليار ريال إلى 218 مليار ريال، مع نمو حتى منتصف العقد الحالي تقريبًا، ومن المتوقع أن يؤدي توجيه وزارة الطاقة بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا، وبشكل أساس من تأجيل المشاريع التي لم يتم تشغيلها بعد وتخفيضات في أعمال الحفر المصاحب، إلى تقليل الاستثمار الرأسمالي بحوالي 150 مليار ريال بين عامي 2024 و2028.

وأفادت أن أهم المعلومات التشغيلية في عام 2023، حيث بلغ متوسط إنتاج أرامكو السعودية من المواد الهيدروكربونية 12.8 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم، تتضمن 10.7 مليون برميل في اليوم من إجمالي المواد السائلة، وواصلت أرامكو السعودية سجلها القوي في موثوقية الإمدادات من خلال تسليم النفط الخام والمنتجات الأخرى بنسبة موثوقية بلغت 99.8% في عام 2023م، كما يتواصل تقدم العمل في مشاريع الشركة لزيادة إنتاج النفط الخام في حقول: المرجان، والبري، والدمام، والظلوف؛ التي تهدف إلى تعزيز موثوقية أرامكو السعودية، ومرونتها التشغيلية، وقدرتها على الحصول على القيمة من الطلب العالي المتزايد، مع الإسهام في قدرتها على المحافظة على طاقة إنتاجية قصوى مستدامة تبلغ 12.0 مليون برميل في اليوم.

وتتقدم مشاريع الغاز التابعة للشركة؛ بهدف زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 60% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2021م وتشمل تلك المشاريع: مشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، حيث بدأت أنشطة الحقن؛ بهدف توفير ما يصل إلى ملياري قدم مكعبة قياسية في اليوم لإعادة إدخالها في شبكة الغاز الرئيسة، واستكمال توسعة معمل غاز الحوية، مما سيزيد من قدرة معالجة الغاز الخام بالمعمل بمقدار 800 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، تتضمن حوالي 750 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم من طاقة معالجة غاز البيع، وإنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي من منطقة أعمال جنوب الغوار.

وأعلنت أرامكو السعودية عن أول استثمار عالمي لها في الغاز الطبيعي المُسال، بعد توقيع اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة أقلية إستراتيجية في شركة «مِد أوشن» للطاقة، ويخضع إتمام الصفقة إلى الاشتراطات النهائية والتي تشمل الموافقات التنظيمية، وتماشيًا مع هدف أرامكو السعودية الإستراتيجي المتمثّل في تطوير إستراتيجيتها لتحويل السوائل إلى كيميائيات، استحوذت الشركة على حصة قدرها 10% في شركة رونغشنغ للبتروكيميائيات المحدودة «رونغشنغ للبتروكيميائيات».

وبموجب اتفاقية بيع طويلة الأجل، يحق لأرامكو السعودية توريد 480 ألف برميل في اليوم من النفط الخام إلى شركة جيجيانغ للنفط والبتروكيميائيات المحدودة التابعة لشركة رونغشنغ للبتروكيميائيات، التي تدير أحد أكبر مجمعات التكرير والكيميائيات المتكاملة في الصين.

واستكمالًا لمنتجات زيوت التشحيم ذات العلامات التجارية المتميزة التي توفرها أرامكو السعودية، أكملت الشركة استحواذها على أعمال المنتجات العالمية في شركة فالفولين، ومن المتوقع أن يؤدي الاستحواذ إلى تحسين قدرات أرامكو السعودية العالمية على صعيد إنتاج زيوت الأساس، وتوسيع أنشطة البحث والتطوير والشراكات مع الشركات المصنّعة للمعدات الأصلية.

كما أرست أرامكو السعودية و «توتال إنيرجيز» عقود أعمال الهندسة والشراء والبناء الخاصة بمجمع أميرال بقيمة 41.3 مليار ريال سعودي (11.0 مليار دولار أمريكي)، وهو مشروع توسعة مستقبلية لمنشأة البتروكيميائيات عالية المستوى في مصفاة ساتورب في الجبيل. ويهدف المجمع الجديد إلى ضم واحدة من أكبر وحدات التكسير البخاري لتكسير اللقيم المختلط في المنطقة، بطاقة إنتاجية تبلغ 1.65 مليون طن سنويًا من الإيثيلين والغازات الصناعية الأخرى، ومن المتوقع أن يمكّن المشروع ساتورب من تطوير إستراتيجية أرامكو السعودية لتحويل السوائل إلى كيميائيات ويُتوقع بدء أعمال التشغيل التجاري في عام 2027. ودعمًا للتوسع في أعمالها بقطاع التجزئة العالمي، أكملت أرامكو السعودية شراء حصة بنسبة 100% في شركة التجزئة التشيلية، شركة إسماكس للتوزيع (إس بي إي) (إسماكس)، إحدى الشركات الرائدة في مجال تجارة التجزئة للوقود ومواد التشحيم في دولة تشيلي، من مجموعة ساوثرن كروس، ما يمثّل أول استثمار للشركة في أعمال التجزئة والتسويق في أمريكا الجنوبية.

ووقّعت أرامكو السعودية أيضًا اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة قدرها 40% في شركة غاز ونفط باكستان المحدودة («قو»)، وهي شركة تعمل في مجال الوقود ومواد التشحيم والمتاجر المتنوّعة في باكستان، وتخضع لشروط الإغلاق المعتادة، بما في ذلك الموافقات التنظيمية.

وتعزيزًا لدورها في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتماشيًا مع هدفها المتمثل في الاستفادة من موارد الطاقة الشمسية في المملكة، أبرمت أرامكو السعودية اتفاقية شركاء مع صندوق الاستثمارات العامة وشركة أكوا باور لتطوير مشروعي الشعيبة 1 و2 للطاقة الشمسية الكهروضوئية في المملكة بقدرة إجمالية متوقعة تبلغ 2.66 غيغاواط، ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال التجارية بحلول عام 2025.

ووقّعت أرامكو السعودية اتفاقية مساهمين مع شركة باوشان للحديد والصلب المحدودة (باوستيل) وصندوق الاستثمارات العامة لإنشاء مجمع على مستوى عالمي لتصنيع الألواح الفولاذية في المملكة، بالإضافة إلى اتفاقية المساهمين مع شركة الخدمات اللوجستية العالمية «دي إتش إل» لإنشاء مركز جديد للمشتريات والخدمات اللوجستية، وقد أصبحت مصفاة ينبع رابع منشأة تابعة لأرامكو السعودية تنضم إلى شبكة «المنارات الصناعية العالمية» المعترف بها من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، بعد أن تم تكريمها لتطبيقها الرائد للتقنيات المتطورة التي تسعى لتوفير العديد من الفوائد التشغيلية والتجارية والبيئية.

ويعكس ذلك تركيز أرامكو السعودية المتواصل لتطوير وتطبيق أحدث تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، التي تعزز الأعمال.

يذكر أن أرامكو السعودية تعتزم مناقشة نتائجها المالية لعام 2023 عبر بث إلكتروني بتاريخ 11 مارس 2024 الساعة 03:30 عصرًا من خلال البث الإلكتروني من خلال الرابط: www.aramco.com/investors.

45 % ارتفاع توزيعات أرباح أرامكو.. 0.48 ريال للسهم عكاظ

أعلنت شركة أرامكو أمس (الأحد)، منحها أرباحاً نقدية للملاك أسهمها بواقع 0.4815 ريال لكل سهم عن الربع الرابع من العام الماضي من عام 2023، بارتفاع نسبته 44.77%، مقارنة بالفترة المماثلة من 2022، عندما كانت التوزيعات آنذاك نحو 0.3326 ريال، وبلغ إجمالي توزيعات أرامكو للمساهمين في العام الماضي كاملاً نحو 1.6947 ريال.

وبينت، أن قيمة الأرباح الموزعة (الأساسية) بلغت 76.1 مليار ريال للربع الرابع من عام 2023، وتُدفع في الربع الأول من العام 2024، إضافة إلى ذلك وافق مجلس الإدارة على دفعة ثالثة من توزيعات الأرباح (المرتبطة بالأداء) بقيمة 40.41 مليار ريال.

وكشفت الشركة نتائجها المالية لعام 2023، الذي سجّلت فيه صافي دخل بلغ 454.8 مليار ريال، ويُعد ثاني أعلى صافي دخل للشركة على الإطلاق، وذلك من خلال المرونة التشغيلية المميّزة التي تتمتع بها أرامكو السعودية والموثوقية، وقاعدة التكلفة الإنتاجية المنخفضة، والتزام الشركة المتواصل بتحقيق القيمة لمساهميها.

وبلغت التدفقات النقدية الحرة 379.5 مليار ريال في عام 2023، مقارنة بمبلغ قدره 557 مليار ريال في عام 2022، ولا يزال المركز المالي لأرامكو السعودية قوياً، وقد بلغت نسبة المديونية 6.3%- في نهاية عام 2023، مقارنة بـ 7.9%- في نهاية عام 2022.

كما تم دفع أرباح إجمالية بقيمة 366.7 مليار ريال في عام 2023، مرتفعة بنسبة 30% عن عام 2022.

وأوضح رئيس أرامكو السعودية كبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين الناصر، أن الإعلان عن هذه الأرباح القوية، والتدفقات النقدية الجيدة، بمستويات عالية من الربحية في عام 2023، الذي حقّقت فيه الشركة ثاني أعلى صافي دخل على الإطلاق، جاء رغم الصعوبات التي واجهت الاقتصاد العالمي، وقد حققنا أيضاً لمساهمينا زيادة بنسبة 30% على أساس سنوي في إجمالي توزيعات الأرباح المدفوعة لعام 2023.

وأفاد المهندس الناصر، أن التوجيه الأخير من الحكومة بالمحافظة على طاقتنا الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل في اليوم، يوفر مزيداً من المرونة، إلى جانب فرصة التركيز على زيادة إنتاج الغاز وتنمية أعمالنا في مجال تحويل السوائل إلى كيميائيات.

وتبين أهم المعلومات المالية، أن صافي دخل أرامكو السعودية بلغ 454.8 مليار ريال في عام 2023، مقابل 604 مليارات ريال في عام 2022، ويمثّل ذلك ثاني أعلى صافي دخل لأرامكو السعودية على الإطلاق، ويمكن أن يُعزى الانخفاض على أساس سنوي إلى انخفاض أسعار النفط الخام والكميات المُباعة، فضلاً عن انخفاض هوامش أرباح أعمال التكرير والكيميائيات، الذي قابله جزئياً انخفاض في رسوم الإنتاج خلال العام، وانخفاض ضرائب الدخل والزكاة.

وبلغت الاستثمارات الرأسمالية في عام 2023، 186.3 مليار ريال، تضمنت 158.3 مليار ريال من النفقات الرأسمالية الرئيسية، ويمثّل ذلك زيادة بنسبة 28% من الاستثمارات الرأسمالية البالغة 145.5 مليار ريال في عام 2022، تضمنت 141.2 مليار ريال من النفقات الرأسمالية الرئيسة.

وتتوقع أرامكو السعودية، أن تبلغ الاستثمارات الرأسمالية لعام 2024 نحو 180-218 مليار ريال، مع نمو حتى منتصف العقد الحالي تقريباً.

العراق يعتزم بناء خط أنابيب جديد لتصدير النفط من الجنوب

الشرق الأوسط

يعتزم العراق بناء أنابيب بحرية عبر خط جديد بطاقة مليوني برميل، وبتكلفة تتجاوز 416 مليون دولار، لدعم صادرات النفط الخام من المنافذ الجنوبية بين عامي 2025 - 2024.

وقال المدير العام لشركة «نفط البصرة»، باسم عبد الكريم، في تصريحات صحافية لوسائل إعلام حكومية، الأحد، إن الخط هو الثالث من نوعه في موانئ التصدير العراقية شمال الخليج بمحافظة البصرة لدعم الصادرات النفطية العراقية.

وأضاف أن الوزارة تجري حالياً مفاوضات مع شركة «رويال بوسكاليس» الهولندية، لوضع اللمسات النهائية لعقد تنفيذ هذا الأنبوب من مستودعات الفاو إلى ميناء الفاو النفطي بمحافظة البصرة.

وأوضح أن هذا المشروع سيدعم تعزيز البنية التحتية لتصدير النفط الخام ورفع الطاقة التصديرية من مستودعات الفاو النفطية وميناء البصرة، إلى 5 ملايين برميل يومياً بنهاية عام 2025.

كما أوضح أن معدلات تصدير النفط الخام العراقية من الموانئ الجنوبية مستقرة حالياً عند سقف 3 ملايين و400 ألف برميل يومياً من إنتاج شركات النفط بمحافظات البصرة وميسان وذي قار، بينما تبلغ مستويات إنتاج النفط الخام من حقول محافظة البصرة لوحدها 3 ملايين و250 ألف برميل يومياً.

وبعد توقف استمر 10 سنوات بسبب الأعمال التخريبية والإرهابية، أعلنت وزارة النفط العراقية السبت، استئناف ضخ المنتجات النفطية في أنبوب «بيجي - كركوك».

وجاء في بيان للوزارة أن الفرق الفنية والهندسية في الشركة تمكنت من إنجاز أعمال صيانة وتأهيل الأنبوب، «ليتم استئناف ضخ المنتجات النفطية باتجاه مستودع نفط كركوك الحديث».

ونقل البيان عن علي عبد الكريم موسوي مدير عام شركة «خطوط الأنابيب النفطية»، قوله إن استئناف عمل الأنبوب يتزامن مع تشغيل مصفاة الشمال وزيادة الطاقة التكريرية لمصافي الصمود (بيجي). وأوضح أن الأنبوب يسهم بنقل المنتجات النفطية البيضاء مثل البنزين والنفط الأبيض وزيت الغاز إلى مستودع كركوك عبر محطة ضخ «بيجي» وبطاقة تتراوح بين 4500 و6000 مليون لتر في اليوم.

أرامكو تجري محادثات للاستثمار بمشاريع غاز طبيعي مسال في أميركا

اقتصاد الشرق

تجري «أرامكو» السعودية محادثات مع شركات للدخول بمشاريع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، في وقتٍ يتوسع المنافسون بالمنطقة أيضاً في هذا القطاع.

الرئيس التنفيذي أمين الناصر، قال في مؤتمر صحفي اليوم عقب إعلان الشركة عن نتائجها المالية، إن أكبر مصدّرة للنفط الخام في العالم تجري «مناقشات مع عدد من الكيانات في الولايات المتحدة ومناطق أخرى». مضيفاً أن الشركة ستركز على الغاز الطبيعي المسال حول العالم، فيما تتطلع إلى استخدام إنتاجها المحلي من الغاز لإنتاج الهيدروجين الأزرق والكهرباء.

تتزامن جهود «أرامكو» مع سعي شركة بترول أبوظبي الوطنية إلى تعزيز حضورها العالمي من خلال عقد صفقات كبرى في قطاعَي الغاز والبتروكيماويات. كما رصدت الإمارات وقطر عشرات المليارات من الدولارات لتعزيز طاقتهما التصديرية من الغاز الطبيعي المسال، وسط توقعات بزيادة الطلب على الغاز الأقل احتراقاً، بينما يرى آخرون، ومنهم وكالة الطاقة الدولية، أن التوقعات بهذا الشأن ليست وردية للغاية.

يأتي توجه «أرامكو» نحو الولايات المتحدة وسط توقف الحكومة الأميركية عن إصدار تصاريح لمنشآت تصدير غاز جديدة، الأمر الذي يهدد بتأخير المشاريع التي تم الإفصاح عنها أواخر العقد الماضي.

رغم ذلك، تستمر «أرامكو» في محاولاتها الدولية بهذا القطاع، حيث اتفقت على شراء حصة في شركة «ميد أوشن إنيرجي» (MidOcean Energy) مقابل 500 مليون دولار العام الماضي، ما يمنحها موطئ قدم في أستراليا.

وأشار الناصر إلى أن الشركة السعودية، التي تنتظر حالياً الموافقات النهائية لإتمام الصفقة، قد تبرم المزيد من الصفقات مع «ميد أوشن». وكانت «أرامكو» تتطلع لشراء 25% من منشأة «بورت آرثر» التابعة لشركة «سيمبرا إنيرجي» في تكساس، لكنها تراجعت بفعل تأثير جائحة كورونا على الطلب على الطاقة، ما أضرّ بمواردها المالية. وانتهت اتفاقية غير ملزمة مدتها 20 عاماً لـ«أرامكو» لبيع الغاز الطبيعي المسال من «بورت آرثر» عام 2021. وبينما تخطط لتوسيع نشاطها في مشاريع الغاز، يظل النفط هو العمود الفقري لأعمال «أرامكو». وكشف محمد القحطاني، رئيس وحدة أنشطة تابعة، في يناير، أن الشركة تسعى إلى إبرام صفقات بمجال التكرير والكيماويات في آسيا. وأكد الناصر اليوم أن الشركة تقيّم مشروعات بهذين المجالين في الصين.

وزير النفط الكويتي يهاجم دعوات التخلص من الوقود الأحفوري

الطاقة

انتقد وزير النفط الكويتي الدكتور عماد العتيقي، الدعوات والقضايا التي تثار حول النفط والغاز، وتعدّهما من المصادر الأحفورية الملوثة للبيئة، وتطالب بالتخلص منهما في المستقبل.

وقال الوزير الكويتي، اليوم الأحد 10 مارس/آذار (2024)، خلال زيارته إلى مقرّ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، ولقائه أمينها العام المهندس جمال اللوغاني، إن هناك حاجة لتعزيز العلاقة بين المنظمة ودولة الكويت، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ولفت وزير النفط الكويتي إلى أن منظمة أوابك تؤدي دورًا مهمًا في مجالات وأنشطة مختلفة، وتتخذ خطوات إيجابية لتفعيل وتطوير أعمالها وإعادة هيكلتها ليتوسع نشاطها ويشمل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتوسيع متابعتها لتغطّي جميع القضايا المستجدة، مثل تغير المناخ وتحول الطاقة وغيرها.

مصالح الدول المنتجة والمصدرة

قال الدكتور عماد العتيقي، إن صنّاع سياسات الطاقة وأصحاب القرار في الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز عليهم أن يؤدوا دورًا مهمًا للحفاظ على مصالح دولهم والدفاع عنها في جميع المحافل الدولية.

وأوضح أن هناك حاجة ماسّة إلى دفاع صنّاع سياسات الطاقة ومتّخذي القرار عن حق دولهم في استغلال مصادرها بالشكل الملائم، آخذين في الحسبان القضايا المتعلقة بالبيئة، وفق التصريحات التي نقلتها عنه وكالة الأنباء الكويتية «كونا».

ولفت وزير النفط الكويتي إلى أهمية وضع الأمور في نصابها الصحيح، إذ إن مسألة الدفاع عن الحقوق المستحقة للدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز يجب أن تكون في صدارة أولويات هذه الدولة، وهو الحق الذي تعدّه دولة الكويت «مشروعًا».

وأضاف الوزير أن توجيه أصابع الاتهام إلى النفط من جانب الدول المستهلكة له، ووصْفه بأنه ملوث للبيئة، أمر يحتاج إلى وقفة جادة، من خلال تسخير الخطاب الإعلامي النفطي بشكل مناسب، يضمن توجيه الرسائل التي تتماشى مع توجهات الدول الأعضاء، وتؤكد أن النفط والغاز جزءًا من الحل فيما يتعلق بتحول الطاقة.

أنشطة منظمة أوابك

من جانبه، استعرض الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» المهندس جمال عيسى اللوغاني، خلال اللقاء، نشاط الأمانة العام للمنظمة، وما تقوم به من أعمال، بالإضافة إلى ما تصدره من تقارير دورية ودراسات فنية واقتصادية.

وأشار المهندس جمال اللوغاني إلى تنظيم المنظمة لدورات تدريبية، بالإضافة إلى ما تعقده من ندوات ومؤتمرات عالية مهمة، وفي مقدّمتها مؤتمر الطاقة العربي، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، كانت قد نظّمت مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، خلال شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي 2023، في دولة قطر، برعاية من أميرها تميم بن حمد.

بالإضافة إلى ذلك، استعرض اللوغاني خطة تطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها، بما يتواكب مع المستجدات والتطورات التي تشهدها صناعة الطاقة العالمية، وبحسب ما وجّه به وزراء الطاقة في الدول الأعضاء.

وكان أمين عام أوابك جمال اللوغاني قد شدد في تصريحات له على هامش قمة منتدى الدول المصدرة للغاز في الجزائر، خلال مارس/آذار الجاري، على أن ضمان تحقيق أمن الطاقة عالميًا مرهون باستمرار ضخ الاستثمارات في قطاع الغاز.

وأشار إلى أن هذه الاستثمارات تضمن تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، إذ إن القمة جاءت في وقت تشهد فيه خريطة الطاقة العالمية تحولات جوهرية، تحمل تحديات عديدة، من بينها تراجع استثمارات الوقود الأحفوري.

أنس الحجي: النفط الروسي يهرب من الحصار الغربي إلى آسيا.. وهذا درس بوتين للطاقة

أدّت العقوبات على موسكو، من جانب دول الغرب، إلى تغيير اتجاه النفط الروسي إلى الهند والصين ودول آسيا، بدلًا من اتجاهها لدول قارة أوروبا التي كانت تعتمد على إمدادات الطاقة الروسية بشكل كبير.

وقال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أهم آثار العقوبات هو تغيير اتجاهات التجارة الدولية، بحيث إن الخام الروسي الذي كان يذهب إلى أوروبا، لم يعد يذهب إليها، وبدأ يغير اتجاهه نحو دول آسيا، بعد أن كانت دول أوروبا أقرب سوق له.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، الذي يقدّمه مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، عبر منصة «إكس» (تويتر سابقًا)؛ والتي كانت بعنوان «العقوبات الغربية على النفط الروسي.. بهرجة إعلامية وبطولات وهمية».

ولفت إلى أن الصادرات من موسكو بدلًا من الخروج من البحر الأسود إلى أوروبا مباشرة، غيّرت اتجاهها تمامًا إلى آسيا، فأصبح عليها أن تعبر البحر المتوسط، ليذهب النفط الروسي إلى الهند والصين ودول القارة مباشرة.

النفط الروسي إلى الهند والصين

يقول الدكتور أنس الحجي، إن النفط الروسي يعبر كل المضائق المائية التركية، والبحر المتوسط، وقناة السويس، والبحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن، وبحر العرب وخليج عمان إلى الهند والصين وغيرهما.

وأضاف: «التغيير الأساسي أن الزيادة في الصادرات النفطية الروسية المتجهة إلى دول قارة آسيا كانت كبيرة؛ إذ قفزت من 250 ألف برميل يوميًا قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى 1.7 مليون برميل يوميًا في الوقت الحالي».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن هذه التحركات قابلها تحويل دول الخليج جزءًا من صادراتها لآسيا إلى أوروبا للتعويض عن النفط الروسي، بالإضافة إلى زيادة إنتاج النفط الأميركي الذي يأتي عبر قناة السويس والبحر الأحمر إلى آسيا، وزيادة أو تحويل الغاز المسال -أيضًا- المتجه من قطر إلى آسيا باتجاه أوروبا. وأدّى ذلك، وفق الحجي، إلى زيادة الحركة بشكل كبير في قناة السويس والبحر الأحمر؛ الأمر الذي أدّى إلى وصول إيرادات مصر من قناة السويس إلى أعلى مستوى لها في التاريخ، خلال العام الماضي (2023)، وكان هذا كله من نتائج العقوبات.

الآن، الواضح تمامًا هو اعتماد الصين والهند بشكل كبير على النفط الروسي، وهناك كلام كثير في الإعلام -كله يأتي من بلومبرغ- عن موضوع الخلاف بين الهند وروسيا، وكيف أن الهند متأثرة بالعقوبات الأميركية والسقف السعري، وأن هناك مشكلات.

ولكن، بحسب الحجي، حقيقة الأمر غير هذا؛ فاليوم الحديث يدور حول أن واردات الهند من روسيا تتجاوز مليوني برميل يوميًا، وهذه الواردات كانت «صفرًا» قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، ولكن بلومبرغ تتحدث عن صفقة جرت بين شركة هندية وأخرى روسية، على نفط يسمى «سوكول».

وتابع الدكتور أنس الحجي: «هذا النفط يأتي من «سخالين»، وهي جزيرة تقع بجوار اليابان، وهذا النفط مناسب جدًا للشركات أو المصافي الهندية، وكان هناك عقد في عام 2020 -قبل الأحداث- ولكن هذا النفط ارتفع سعره بشكل كبير؛ لأنه مطلوب، وبعد انتهاء الخصومات لم يعد يعجب الشركات الهندية.

لذلك، قرر الهنود الضغط على الروس، وأن يقولوا لهم -كعادتهم طبعًا- نريد تغيير العقد، فرفضوا استلام 12 ناقلة نفط عالقة بالقرب من ماليزيا وكوريا؛ لذلك فإن الأزمة تتعلق بالعقد والتسعير، وربما تكون هناك أمور سياسية، ولكن في الوقت نفسه زادت الشركات الهندية وارداتها من نفط «أورال» الروسي، القادم عن طريق البحر الأسود والبحر المتوسط والبحر الأحمر.

أسواق جديدة للخام الروسي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الأمر الآخر الذي يجب النظر إليه هنا، أن روسيا -بسبب العقوبات التي طُبقت في 5 فبراير/شباط 2023، والتي تنطبق على المنتجات النفطية- بدأت البحث عن أسواق جديدة، حتى استطاعت أن تصل إلى البرازيل.

وأضاف: «صادرات روسيا من المشتقات النفطية إلى البرازيل في الطرف الآخر من العالم زادت بشكل ملحوظ خلال الأوقات الأخيرة؛ إذ بدأت موسكو البحث عن عملاء جدد؛ فتعلمت درسًا مهمًا جدًا، سيغير مجرى الأحداث بأسواق النفط العالمية في المستقبل، وسيغير مجرى التفكير الروسي في مجال النفط».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن هذا الدرس يتلخّص في أنه إذا أرادت روسيا تحويل نفطها الخام إلى دول أخرى، يجب أن تكون لدى هذه الدول مصافٍ؛ إذ إن المصافي موجودة في الصين والهند، ولكنهما الآن تحاولان استغلال موسكو.

وتابع: «هذا هو الدرس المهم؛ فالروسي مستعد لأن يموت جوعًا وعطشًا، ولكن لا تحاول أن تجبره أو تستغل؛ فالروس انزعجوا من الهنود بشكل كبير؛ فحاولوا البحث عن أسواق أخرى، ولكن وجدوا أن هناك أسواقًا ولكنها تريد المنتجات النفطية وليس النفط الروسي الخام».

ونتج عن ذلك، وفق الحجي، تحول في الإستراتيجية الروسية، وهو التركيز على موضوع المصافي بشكل كبير، ومن ثم سيكون هناك توسع كبير بالمصافي في روسيا خلال السنوات المقبلة؛ فعند التوسع في المصافي يمكن التصدير لأي دولة، حتى الدول الفقيرة التي ليست لديها مصافٍ، وهذا أمر مهم جدًا للأمن القومي من جهة، وللتأمين وتنويع الصادرات من جهة أخرى.

وأردف: «الفكرة نفسها تنطبق على الغاز المسال، فروسيا ربطت نفسها بأنابيب أغلبها يتجه إلى الصين التي يمكنها التحكم في موسكو كما تحكمت فيها أوروبا وأميركا، والحل هنا هو التركيز على الغاز المسال، الذي يمكن أن تحمله ناقلة، وإرسال هذه الناقلة إلى أي مكان في العالم».

وزير الكهرباء العراقي يكشف مصير الغاز التركمانستاني والقطري.. ومستجدات الربط مع السعودية

الطاقة

قال وزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل، إن حكومة بلاده أنهت اتفاق استيراد 20 مليون متر مكعب من الغاز التركمانستاني، إلّا أن دخوله إلى الشبكات ينتظر موافقة طهران على استعمال شبكاتها.

وأوضح الوزير، في تصريحات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة، أن الوزارة لديها خطط لزيادة إنتاج الكهرباء، منها ما بدأ تطبيقه، ومنها ما تنتظر البلاد أن تجني ثماره في الصيف، بالتعاون مع شركتي «جنرال إلكتريك» (General Electric) و«سيمنس» (Siemens).

وتناول وزير الكهرباء العراقي، خلال تصريحاته، عددًا من الملفات المهمة، والتي جاءت من بينها تدفقات الغاز الإيراني، وتطورات استيراد الغاز من الخارج، بالإضافة إلى مشروعات التحول الذكي وربط المنظومة من الشمال إلى الجنوب.

وأكد فاضل أن ملف الكهرباء في العراق أهم الملفات التي تمسّ حياة المواطنين الذين يترقبون ويتابعون تقديم الخدمات لهذا القطاع المهم، إذ إن الوزارة ركّزت على محاور أساسية، منها إنتاج الكهرباء، بإعداد خطة سريعة لرفع مستوى الإنتاج بما يتناسب مع الأحمال المطلوبة، التي تتراوح صيفًا بين 40 و42 ألف ميغاواط.

ملف استيراد الغاز إلى العراق

قال وزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل، إن بلاده أنجزت اتفاقية استيراد 20 مليون متر مكعب من الغاز التركمانستاني، لكن التحدي الوحيد هو عدم وجود خطوط ربط تنقل هذا الغاز إلى العراق إلّا من خلال الشبكة الإيرانية.

وأوضح أن المفاوضات جارية مع الجانب الإيراني لاستعمال شبكاتها لنقل هذه الكميات، التي من شأنها تأمين تغذية مستمرة في حال توقُّف الغاز الإيراني، وحاليًا تدرس طهران الموضوع، وفي حال موافقتها يمكن الاستعانة بالغاز القادم من تركمانستان خلال فصل الصيف المقبل، وفق ما صرّح به لوكالة الأنباء العراقية «واع».

ولفت إلى أن كمية الـ20 مليون متر مكعب من الغاز التركمانستاني، التي يسعى العراق إلى الحصول عليها، من الممكن الاستعانة بها عند تقليل التدفقات من الجانب الإيراني، وفق التصريحات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة. وفيما يتعلق بإمدادات الغاز الإيراني، قال زياد علي فاضل، إن الاتفاق مع طهران -المطبّق منذ سنوات- يقضي بتزويد العراق بنحو 51 مليون متر مكعب يوميًا، وهي كمية تكفي لتغطية الاحتياجات المحلية في حال استمرارها.

وأضاف: «الوزارة دفعت جميع مستحقات الغاز للجانب الإيراني، وأدخلتها في حساب خاص بالمصرف العراقي للتجارة، لكن بسبب العقوبات الدولية لم تكتمل عملية السداد، وتجري في الوقت الحالي مبادلة الغاز من طهران بالنفط الأسود العراقي، وفق اتفاق سابق يجري حاليًا بانسيابية».

وعن خفض تدفقات الغاز الإيراني في الشتاء، قال وزير الكهرباء العراقي، إن طهران قللت الإمدادات -خاصة خلال الشهرين الأخيرين- وذلك بسبب برودة الطقس والحاجة الداخلية هناك إلى كميات مضاعفة، وكذلك صيانة الأنابيب، ولكن الوزارة تتأمل عودة التدفقات الطبيعية مع دخول شهر رمضان».

وبشأن استيراد الغاز من قطر، قال، إن المباحثات متواصلة مع قطر لاستيراد الغاز المسال، إذ إن نقله سيكون من خلال بواخر تتطلب منصة أو رصيفًا خاصًا تبنيه بغداد، وهو ما وجّه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بالعمل عليه.

وأردف: «في سبيل إنجاز الأمر، وجّه رئيس الوزراء بتشكيل لجنة خاصة، بعضوية وكيل الوزارة لشؤون الإنتاج ووكيل لوزير النفط، وعدد من المستشارين في رئاسة الوزراء، والتي رفعت توصية نهائية بإنشاء منصة خاصة وتنفيذها وإكمالها، خلال عامين، وبمجرد إتمامها يمكن استيراد الغاز من قطر وأيّ دولة».

زيادة إنتاج الكهرباء في العراق

قال وزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل، إن الوزارة سعت لتحقيق زيادة وطفرات إنتاجية، وركّزت على محاور أساسية، أبرزها صيانة الوحدات وإدخالها برنامجًا مكثفًا لاستخلاص الطاقة الموجودة بها، إذ نجحت بالعام الأول في إدخال منظومات تبريد أضاف 800 ميغاواط، ويضاف حاليًا 400 ميغاواط. وأوضح أن معدلات الإنتاج -لدى تولّيه المسؤولية- كانت 19 ألف ميغاواط، ورُفِعت إلى 21 ألف ميغاواط، وخلال الصيف الماضي تراوح معدل الإنتاج ا بين 24 و26 ألف ميغاواط، بينما هناك مساعٍ هذا العام لرفعها إلى 28 ألف ميغاواط.

ووقّع وزير الكهرباء العراقي، خلال المدة الماضية، عددًا من العقود لتحسين واقع المنظومة مع شركتي جنرال إلكتريك وسيمنس، إذ يتوقع أن تجني البلاد ثمارها خلال الصيف المقبل، بداية من شهر مايو/أيار 2024، بينما هناك مشروعات نوعية ستضيف 600 ميغاواط من نفس الوحدات الإنتاجية.

كما تتضمن العقود، وفق زياد علي فاضل، إدخال الوحدات الإنتاجية الحكومية التي تبلغ طاقتها 17 ألف ميغاواط، في برنامج صيانة مكثفة، بهدف الحفاظ عليها بصفتها برنامجًا حكوميًا، وذلك بصيانة لمدة 5 سنوات مع الشركات المصنّعة، ما يمنح العراق استقرارًا أكبر وزيادة في الطاقة. وتنفّذ بغداد خطة -لأول مرة- تهدف لربط شبكات النقل من الجنوب للفرات الأوسط والوسط والشمال، إذ حققت الخطة نتائج متقدمة، بهدف إيجاد منظومة موحدة تُنقَل من خلالها الطاقة بشكل مرن، وتحقيق توزيع عادل من الأماكن الأقلّ حاجة للأعلى.

وأضاف الوزير: «مثلًا، في الصيف تحتاج محافظات الجنوب بفعل ارتفاع درجات الحرارة إلى طاقة أكبر، وفي الشتاء يحدث العكس، إذ تحتاج محافظات الشمال إلى المزيد من الطاقة»، وفق التصريحات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

ولدى وزارة الكهرباء العراقية عقد مع شركة سيمنس الألمانية لإنشاء 5 محطات نقل بطاقة 1500 ميغاواط، وذلك لتحقيق هدف ربط الشبكة من الشمال إلى الجنوب، وهي العقود التي تعدّ الأولى من نوعها في العراق، وتعلّق عليها الوزارة آمالًا لبدء العمل قبل نهاية العام الجاري.

الطاقة المتجددة والربط الكهربائي

تناول وزير الكهرباء العراقي، زياد علي فاضل، ملف الاعتماد على الغاز لتوليد الكهرباء، موضحًا أن المحطات والوحدات الإنتاجية تعتمد بنسبة 60% على الغاز المستورد، لإنتاج نحو 6 آلاف ميغاواط، بينما هناك خطط قصيرة المدى لتقليل الاعتماد على الغاز، تمثّلت في الاستعانة بالطاقة الحرارية.

ولفت الوزير زياد علي فاضل إلى وجود حلول طويلة الأمد تتعلق بإكمال مشروعات استثمار حقول الغاز والغاز المصاحب في العراق، والتي من الممكن جني ثمارها خلال 3 سنوات، وفق التصريحات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وعن مشروعات الربط مع دول الجوار، قال، إن بلاده تستورد 600 ميغاواط من إيران، ولديها عقود مع مستثمرين في إقليم كردستان، كما أكملت بغداد الربط مع الأردن، وتجهز حاليًا لاستقبال التيار الكهربائي.

وفيما يخص الربط الخليجي، قال وزير الكهرباء العراقي، إن نسبة الإنجاز عالية بخطوط النقل من قبل الجانب الكويتي، وفي نهاية العام الجاري 2024 ستكتمل في الجانب العراقي، ويدخل الخط للعمل، وهو ما سيعزز الشبكة بنحو 500 ميغاواط.

وبالنسبة للربط مع السعودية، قال وزير الكهرباء العراقي، إن ما أُنجِزَ هو توقيع العقد الاستشاري للمشروع، والأمور الآن في طور إعداد المواصفات والتفاصيل، لإكمال اتفاقية الربط، على أن يكتمل العمل بحدود عامين أو 3 أعوام، موضحًا أن جميع الخطوط قيد التنفيذ ولا توجد أيّ توقفات.

شكراً